

# الفصل الثالث

## القواعد الفقهية والأصولية الأخرى التي لها تعلق

### مباشر بالعامي

وفيه أحد عشر مبحثاً:

المبحث الأول: المراد بالأحكام الشرعية الواردة في فتوى المجتهد.

المبحث الثاني: علاقة العامي بالقراءات.

المبحث الثالث: الأفعال النبوية.

المبحث الرابع: إصدار العامي للفتوى.

المبحث الخامس: ما يتعلق بالعامي من أحكام الواجب الموسع.

المبحث السادس: المطالب بالواجب الكفائي.

المبحث السابع: قطع الطاعة بعد الشروع فيها.

المبحث الثامن: تكليف الكفار بالفروع.

المبحث التاسع: تفسير العامي للقرآن.

المبحث العاشر: نقل العامي للحديث بالمعنى.

المبحث الحادي عشر: القواعد الفقهية التي يستفيد العامي مباشرة من

تعلمها.



## المبحث الأول

### المراد بالأحكام الشرعية الواردة في الفتوى

كثيراً ما يستعمل المفتي ألفاظ الأحكام التكليفية، وبالتالي فالعامي محتاج إلى معرفة أقسام الحكم التكليفي، ومعنى كل قسم وأسمائه، وما يترتب على فعله وعلى تركه. فالحكم التكليفي خمسة أقسام هي:

#### القسم الأول: الواجب:

وهو ما طلبه الشارع طلباً جازماً<sup>(١)</sup>.

ومثاله: الصلاة، طلبها الشارع طلباً جازماً بقوله: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾ [الإسراء:

٧٨] فتكون واجبة.

ومن أسمائه: المكتوب، والفرض، والحتم، واللازم<sup>(٢)</sup>.

#### القسم الثاني: المندوب:

وهو ما رغب الشارع في فعله من غير إيجاب<sup>(٣)</sup>.

ومثاله: العفو عن إساءة الآخرين، رغب الشارع في فعله في قوله تعالى:

﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنَ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣]، ولم يوجبه

فيكون مندوباً.

(١) شرح الكوكب المنير ١/٣٤٠، إرشاد الفحول ص ٦.

(٢) شرح الكوكب المنير ١/٣٤٩، إرشاد الفحول ص ٦، البحر المحيط ١/١٨٥.

(٣) شرح الكوكب المنير ١/٣٤٠، إرشاد الفحول ص ٦.

وحكمه: يستحق فاعله الثواب إذا نوى به التقرب لله ولا يعاقب تاركه<sup>(١)</sup>.  
ومن أسمائه: السنة، والمستحب، والتطوع، والطاعة، والنفل، والقربة،  
والإحسان، والمرغب فيه<sup>(٢)</sup>.

### القسم الثالث: الحرام:

وهو ما طلب الشارع تركه طلباً جازماً<sup>(٣)</sup>.  
وحكمه: أنه يستحق العقوبة فاعله قصداً، ويثاب تاركه إذا نوى بتركه التقرب  
لله عز وجل<sup>(٤)</sup>.

ومثاله: أكل الربا طلب الشارع تركه طلباً جازماً بقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا  
الرِّبَا﴾ [آل عمران: ١٣٠]، فيكون محرماً.

ومن أسمائه: المحذور، والممنوع، والمزجور عنه، والمعصية، والذنب،  
والقبيح، والمتوعد عليه، والسيئة، والفاحشة، والإثم، والخرج، والتحریم،  
والعقوبة<sup>(٥)</sup>.

### القسم الرابع: المكروه:

وهو ما طلب الشارع تركه طلباً غير جازم<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح الكوكب المنير ١/٤٠٢، إرشاد الفحول ص ٦، البحر المحيط ١/٢٨٤.

(٢) شرح الكوكب المنير ١/٤٠٣، إرشاد الفحول ص ٦، البحر المحيط ١/٢٨٤.

(٣) شرح الكوكب المنير ١/٣٤١.

(٤) شرح الكوكب المنير ١/٣٥٠ و ٣٨٦، إرشاد الفحول ص ٦.

(٥) شرح الكوكب المنير ١/٣٨٦، إرشاد الفحول ص ٦، البحر المحيط ١/٢٥٥.

(٦) شرح الكوكب المنير ١/٣٤١.

وحكمه: أنه يثاب تاركه إذا نوى بتركه التقرب لله عز وجل، ولا يعاقب فاعله<sup>(١)</sup>.

### القسم الخامس: المباح:

وهو ما خير الشارع بين فعله وتركه<sup>(٢)</sup>.

وحكمه: لا يثاب ولا يعاقب على فعله ولا على تركه لذاته<sup>(٣)</sup>.  
مثاله: البيع، خير الشارع بين فعله وتركه بقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، فيكون مباحاً.

ومن أسمائه: الحلال، والطلق، والجائز<sup>(٤)</sup>.

وكما احتاج العامي إلى معرفة معاني الأحكام التكليفية هو محتاج إلى معرفة بعض معاني الأحكام الوضعية ليتوصل بمعرفتها إلى فهم كلام المفتي، وفي ظني أن حاجته متعينة لفهم ألفاظ، هي:

### اللفظ الأول: الشرط:

ومثاله: الطهارة شرط للصلاة.

وحكمه: أنه لا يتم حصول المشروط إلا بوجوده<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح الكوكب المنير ١/٤١٣، إرشاد الفحول ص ٦.

(٢) شرح الكوكب المنير ١/٣٤٢، إرشاد الفحول ص ٦، البحر المحيط ١/٢٧٦.

(٣) شرح الكوكب المنير ١/٤٢٢، إرشاد الفحول ص ٦.

(٤) شرح الكوكب المنير ١/٤٢٦، البحر المحيط ١/٢٧٦.

(٥) شرح الكوكب المنير ١/٤٥١.

**اللفظ الثاني: المانع:**

ومثاله: الأبوة مانعة من وجوب القصاص.

وحكمه: أنه بوجود المانع ينتفي وجود الحكم<sup>(١)</sup>.

**اللفظ الثالث: الصحيح:**

ومثاله: الصلاة التي توافرت فيها شروطها، وأركانها، وواجباتها، وانتفت

عنها موانعها، ومثله البيع والنكاح.

وحكمه: أنه تترتب عليه الآثار المقصودة منه.

ومن أسمائه: الجزئ، والمقبول<sup>(٢)</sup>.

**اللفظ الرابع: الفاسد:**

وهو العمل الذي فقد شرطاً من شروطه أو ركناً من أركانه مع القدرة عليه.

ومثاله: صلاة غير المتوضئ عامداً مع وجود الماء والقدرة على استعماله.

وحكمه: أنه لا تترتب عليه آثاره المقصودة منه، من: براءة الذمة، وسقوط

القضاء، والحصول على الأجر والثواب.

ومن أسمائه: الباطل<sup>(٣)</sup>.

**اللفظ الخامس: الأداء:**

وهو ما فعل في وقته المقدر شرعاً.

ومثاله: صلاة الظهر بعد الزوال<sup>(١)</sup>.

(١) شرح الكوكب المنير ١/٤٥٦، إرشاد الفحول ص ٧، البحر المحيط ١/٣١٠.

(٢) شرح الكوكب المنير ١/٤٦٧، البحر المحيط ١/٣١٢.

(٣) انظر الكلام عن الفاسد في: شرح الكوكب المنير ١/٤٧٣، البحر المحيط ١/٣١٢.

**اللفظ السادس: القضاء:**

وهو ما فعل خارج وقته المقدر شرعاً.

ومثاله: صيام المكلف أياماً من شوال بدلاً عن أيام من رمضان لم يصمها<sup>(٢)</sup>.

**اللفظ السابع: الإعادة:**

وهو ما فعل مرة ثانية.

ومثاله: من صلى وحده ثم وجد جماعة فصلّى معهم، أو صلى على غير

طهارة ثم صلاها بالطهارة، فالصلاة الثانية تكون إعادة<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح الكوكب المنير ١/٣٦٥، المستصفى ١/٩٥.

(٢) شرح الكوكب المنير ١/٣٦٧، المستصفى ١/٩٥.

(٣) شرح الكوكب المنير ١/٣٦٨، المستصفى ١/٩٥.

## المبحث الثاني علاقة العامي بالقراءات

مبحث القراءات من المباحث التي تكلم عنها علماء الأصول، وسأهمهد بإيضاح المراد بها، ثم أنتقل إلى أحكامها التي لها علاقة بالعامي.

القراءات السبع متواترة الإسناد إلى النبي ﷺ<sup>(١)</sup>. وهذه القراءات موافقة لرسم مصحف عثمان وموافقة لوجه من أوجه اللغة<sup>(٢)</sup>، وهي بعض الحروف السبعة<sup>(٣)</sup> الواردة في قول النبي ﷺ: (أنزل القرآن على سبعة أحرف)<sup>(٤)</sup>.

إذا تقرر ذلك، فإن من أحكام القراءات المتعلقة بغير المجتهد ما يأتي:

أولاً: تصح قراءة القرآن بأي قراءة من هذه القراءات، ويثاب عليها ثواب قراءة القرآن؛ لأنها جزء من القرآن.

ثانياً: يجوز للمصلي أن يقرأ بأي قراءة منها في صلاته؛ لدخولها في قول النبي ﷺ: (ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن)<sup>(١)</sup>.

(١) شرح الكوكب المنير ١٢٧/٢، تشنيف المسامع ق ١ ص ٣١١.

(٢) شرح الكوكب المنير ١٣٤/٢، نفائس الأصول ق ٤٣٩/٣، البرهان للزركشي ٣٣١/١.

(٣) شرح الكوكب المنير ١٣٣/٢، البرهان للزركشي ٣٢٣/١.

(٤) أخرجه البخاري (ص ١٠٨٧ ح ٤٩٩٢) كتاب فضائل القرآن: باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، ومسلم (١/٥٦٠ ح ٨١٨) كتاب صلاة المسافرين: باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف.

ثالثاً: لا ينبغي له أن ينكر على من قرأ بإحدى هذه القراءات ؛ لأنه من الجائز القراءة بها<sup>(٢)</sup>.

وقد ورد في الحديث أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمع هشام بن حكيم رضي الله عنه يقرأ سورة الفرقان في الصلاة على حرف لم يكن عمر يعرفه، فكاد أن يمسه في صلاته إلا أنه صبر عليه حتى سلم، فلبه بردائه وقال له: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقال عمر: كذبت، فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلق به يقوده إلى رسول الله ﷺ وقال: إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرأنيها، فقال رسول الله ﷺ: (أرسله، اقرأ يا هشام) فقرأ عليه القراءة التي سمعه عمر يقرأها، فقال رسول الله ﷺ: (كذلك أنزلت)، ثم قال: (اقرأ يا عمر) فقرأ القراءة التي كان عمر يقرأ بها فقال رسول الله ﷺ: (كذلك أنزلت)<sup>(٣)</sup>.

وهناك قسم آخر من القراءات لم يتواتر إسناده، وهذا القسم لا تجوز قراءته في الصلاة، وتكره قراءته خارجها على اعتبار كونه قرآناً<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (ص ١٥١ ح ٧٥٧) كتاب الأذان: باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، ومسلم (٢٩٨/١ ح ٣٩٧) كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة.

(٢) انظر هذه الأحكام في: شرح الكوكب المنير ١٣٤/٢، البرهان للزركشي ٣٣٢/١، جمع الجوامع وشرحه للمحلي ٢٩٩/١.

(٣) أخرجه البخاري (ص ١٠٨٧ ح ٤٩٩٢) كتاب فضائل القرآن: باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، ومسلم (٥٦٠/١ ح ٨١٨) كتاب صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف.

(٤) شرح الكوكب المنير ١٤٠/٢، جمع الجوامع وشرحه للمحلي ٢٩٩/١، البرهان للزركشي ٣٣٢/١.

## المبحث الثالث الأفعال النبوية

قد يقرأ العامي في كتب السنة فيجد بعض الأفعال النبوية، فتشكل عليه من جهة مشروعية الاقتداء بالنبي ﷺ فيها. والأفعال النبوية على أقسام:

### القسم الأول: الخصائص:

وهي التي اختص بها النبي ﷺ، مثل زواجه بتسع، فهذا القسم لا يجوز الاقتداء به فيه.

### القسم الثاني: الأفعال الجبيلية:

وهي الأفعال التي فعلها بغير قصد القرية، مثل لبسه العمامة والإزار والرداء، وهذا القسم يدل على إباحة هذا الفعل، لكن لا يشرع الاقتداء بالنبي ﷺ في هذه الأفعال؛ لأن النبي ﷺ لم يفعلها تقرباً لله، فلا يصح لنا أن نتقرب لله بفعلها وإلا كنا مخالفين لهدي النبي ﷺ فيها.

### القسم الثالث: ما فعله قرية لم يأت دليل يخصصه به:

فهذا القسم يشرع التأسى بالنبي ﷺ فيه<sup>(١)</sup>.

(١) شرح الكوكب المنير ١٧٨/٢، تيسير التحرير ١٢٠/٣، إرشاد الفحول ص ٣٥، أصول السرخسي

٨٦/٢، فواتح الرحموت ١٨٠/٢.

## المبحث الرابع

### إصدار العامي للفتوى

بما أن العامي ليس أهلاً للاجتهد فإنه لا يتمكن من استخراج الحكم بنفسه، إلا أن العامي قد يعرف الحكم في المسألة بواسطة سؤال أحد المجتهدين فحيث هل يحق له أن يفتي؟

العامي لا يحق له الفتوى؛ لأنه لا يعرف دليل المجتهد على ما ذهب إليه، ووجه الاستدلال به، ولأنه قد يكون بين المسألة الأخرى وما عرفه بواسطة المفتي قد يكون بينهما فرق لا يعرفه<sup>(١)</sup>.

وقد ورد في الحديث أن النبي ﷺ قال: (إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا)<sup>(٢)</sup>.  
ولكن يجوز له أن يخبر بالفتوى بحيث يقول: أفتى المجتهد فلان في كذا بالحكم الفلاني<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح الكوكب المنير ٤/٥٥٧، الموافقات ٤/١٦٧، المجموع ١/٩٤، التقليد ص ١٢٩.

(٢) أخرجه البخاري (ص ٢٧ ح ١٠٠) كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، ومسلم (٤/٢٠٥٨ ح ٢٦٧٣) كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه.

(٣) شرح الكوكب المنير ٤/٥٧٠، التقليد ص ١٣٦.



## المبحث الخامس أحكام الواجب الموسع

ينقسم الواجب باعتبار وقته إلى قسمين :

**القسم الأول: الواجب المضيق:**

وهو الواجب الذي يكون الوقت المحدد لأدائه فيه لا يسع واجباً غير هذا الواجب من جنسه، مثل: الصيام، فالوقت فيه من الفجر إلى المغرب، ولا يمكن أن يفعل المكلف فيه صياماً آخر، فهذا يجب فعله في وقته ولا يجوز تأخيره إلا لعذر شرعي.

**القسم الثاني: الواجب الموسع:**

وهو الذي يتسع وقته لأدائه وأداء غيره من جنسه، مثاله: وقت الظهر من الزوال إلى العصر، يستطيع المكلف أن يصلي فيه ألف مرة، فهذا النوع من الواجبات يتعلق به عدد من الأحكام، وبعضها متعلق بغير المجتهد، فمن ذلك المسائل الآتية:

**المسألة الأولى:** يجوز للمكلف تأخير الواجب الموسع عن أول وقته بشرط أن

يعزم المكلف على فعله أثناء وقته<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: شرح الكوكب المنير ١/٣٦٩، البحر المحيط ١/٣١٠، القواعد والفوائد الأصولية ص ٧٠، روضة الناظر ١/١٧٥.

المسألة الثانية: إذا لم يبق إلا ما يتسع لفعله فقط وجب عليه فعله فيه، مثال ذلك: إذا وجب عليه قضاء ثلاثة أيام من رمضان، فقضاء الصيام واجب موسع يبتدئ وقته من ثاني أيام شوال إلى آخر شعبان القادم، فإذا أخره عن ثاني أيام شوال جاز له ذلك بشرط أن ينوي فعله قبل رمضان القادم، فإذا لم يبق من شعبان إلا ثلاثة أيام تعين عليه الصوم، وأصبح في حقه واجباً مضيقاً<sup>(١)</sup>.

المسألة الثالثة: إذا ظن المكلف أنه لا يبقى إلى آخر الوقت وجب عليه أن يفعل الواجب الموسع قبل ذلك. مثاله: شخص سيقتل قصاصاً في منتصف وقت الظهر، فحينئذ يجب عليه أداء الظهر قبل وقت القصاص ويحرم عليه التأخير، بحيث لو أخر الظهر عن ذلك ثم عفي عنه فصلى بعد منتصف وقت الظهر فإنه يُعد عاصياً تجب عليه التوبة من فعله هذا<sup>(٢)</sup>.

المسألة الرابعة: إذا مات الإنسان في أثناء الواجب الموسع بحيث لا يعد آثماً بتأخير هذا الواجب، فإنه يسقط من ذمته ولا يطالب به، ولا يعد عاصياً بذلك<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح الكوكب المنير ١/٣٦٩، البحر المحيط ١/٢١٨.

(٢) شرح الكوكب المنير ١/٣٧٢، البحر المحيط ١/٢١٨، روضة الناظر ١/١٧٩ و ٢٥٤، أصول السرخسي

١/٣٣، التمهيد ص ٦٤.

(٣) شرح الكوكب المنير ١/٣٧٣.

## المبحث السادس المطالب بالواجب الكفائي

الواجب ينقسم باعتبار المطالب به إلى قسمين :

القسم الأول: فروض الأعيان:

وهي التي تطلب من المكلف بعينه، ومثالها: الصلوات، والحج، وصيام رمضان.

القسم الثاني: فروض الكفايات:

وهي التي تطلب من مجموع المكلفين ليقوم بها بعضهم، ومثاله: غسل الميت والصلاة عليه، وانقاذ الغريق<sup>(١)</sup>.

وهذا القسم يتعلق به عدد من الأحكام، وبعض هذه الأحكام متصل بغير المجتهد، فمن ذلك ما يأتي:

أولاً: الخطاب في فروض الكفايات متوجه إلى جميع من يصلح خطابه به  
ففرض الكفاية واجب على الجميع<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: يسقط الطلب الجازم والإثم عن تارك فرض الكفاية إذا ظن أن من يكفي قام بفعل الواجب الكفائي<sup>(١)</sup>.

(١) شرح الكوكب المنير ١/٣٧٤، البحر المحيط ١/٢٤٢، الفروق ١/١١٧.

(٢) شرح الكوكب المنير ١/٣٧٥، البحر المحيط ١/٢٤٣.

ثالثاً: إذا ظن المكلف المخاطب بفرض الكفاية أنه لم يقم بفرض الكفاية من يكفي وجب عليه فعله وجوباً عينياً بحيث يأثم بتركه، لكونه ظن عدم قيام من يكفي به ولو قام به من لا يعلم أنه قام به؛ لأن الظن في هذه المسألة هو الذي يعلق عليه تعين الواجب الكفائي<sup>(٢)</sup>.

---

(١) شرح الكوكب المنير ١/٣٧٦، البحر المحيط ١/٢٤٦، الفروق ١/١١٧.

(٢) شرح الكوكب المنير ١/٣٧٦، البحر المحيط ١/٢٤٦، الفروق ١/١١٧.

## المبحث السابع

### قطع الطاعة بعد الشروع فيها

إذا ابتدأ المكلف بفعل مندوب وأراد قطعه وعدم إتمامه فلا يخلو إما أن يكون هذا المندوب حجاً أو عمرة فحينئذ يجب عليه إتمامه لقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

وإما أن يكون غيرهما كالصلاة والصوم؛ فالجمهور على أنه لا يلزم المندوب بالشروع فيه<sup>(١)</sup>؛ لعدد من الأدلة منها:

- ما ورد أن النبي ﷺ كان يبتدئ صوم التطوع ثم يفطر<sup>(٢)</sup>.
- وما ورد عنه ﷺ أنه قال: (الصائم المتطوع أمير نفسه، إن شاء صام وإن شاء أفطر)<sup>(٣)</sup>.

وأما الواجب سواء كان واجباً عينياً أو كفاً فإنه إذا ابتدأ المكلف به وجب عليه إتمامه وحرّم عليه قطعه<sup>(٤)</sup>، ويراد بذلك إذا كان هذا الواجب وحدة واحدة بحيث إن قطعه يلغي ما فعله ابتداءً، فأما إذا كان أفعالاً متعددة فلكل فعل حكمه، ولا يلزمه أحد الفعلين لكونه فعل الآخر، مثال ذلك: حفظ القرآن فرض كفاية،

(١) شرح الكوكب المنير ١/٤٠٧، المسودة ص ٦٠، البحر المحيط ١/٢٨٩.

(٢) أخرجه مسلم (١٠٨/٢ ح ١١٥٤) كتاب الصيام، باب جواز صوم النافلة بنية من النهار.

(٣) أخرجه الترمذي (١٠٩/٢ ح ٧٣٢) كتاب الصوم، باب ما جاء في إفتار الصائم المتطوع، وأحمد (٣٤١/١)، والحاكم ١/٤٣٩، وصححه ووافقه الذهبي.

(٤) شرح الكوكب المنير ١/٣٧٨، البحر المحيط ١/٢٥٠، القواعد والفوائد الأصولية ص ١٨٨.

ولا يلزم من البدء بحفظ السورة إتمام حفظها؛ لأن حفظ كل آية أو كلمة فعل مستقل عن غيره، فلكل حكمه.

## المبحث الثامن

### تكليف الكفار بالفروع

من المسائل الأصولية التي يبحثها العلماء ويتوسعون في ذكر الخلاف فيها مسألة: هل الكفار مخاطبون بالفروع؟ ولن أبحث الخلاف هنا فليبحثه موطن آخر<sup>(١)</sup>، وإنما أتكلم هنا عن فائدة القول بتكليفهم بالفروع، وأنطلق منه إلى تقرير ما يتعلق بالعامي في هذه المسألة.

اتفق العلماء على أن الكفار لا يطالبون بفروع الإسلام حال كفرهم، ولا يطالبون بقضائهم بعد إسلامهم، والخلاف في مخاطبة الكفار بالفروع يراد به: هل يعاقب الكافر عقوبة زائدة عن عقوبة الكفر لكونه ترك فروع الإسلام؟ فمن قال بتكليفهم قال بأن العقوبة تزداد عليهم في الآخرة لذلك<sup>(٢)</sup>.

إذا تقرر ذلك فلا يصح للعامي مثلاً أن ينكر على الكافر عدم فعل ما أوجبه الشارع على المسلمين بناءً على هذه القاعدة؛ لأن الإنكار ليس من ثمرات هذه المسألة، لأن ثمرتها محصورة بأحكام الآخرة كما سبق.

(١) انظر المسألة بتوسع في كتابي: التفريق بين الأصول والفروع ٩/٢ - ٦١.

(٢) انظر في ثمره المسألة: التمهيد لأبي الخطاب ٣٠٠/١، ميزان الأصول ص ١٩٤، شرح الكوكب المنير ٥٠٣/١، المحصول ٣١٦/١، التلويح ٢١٣/١.

## المبحث التاسع

### تفسير العامي للقرآن

لكون العامي لا يملك الآلة التي يستطيع بها تفسير كلام الله عز وجل حرم عليه أن يفسر القرآن برأيه بلا مستند شرعي<sup>(١)</sup>؛ لأن هذا الفعل من القول على الله بلا علم وهو محرم بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَأَلَا تَمَّ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وورد في الحديث أن النبي ﷺ قال: (من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار)<sup>(٢)</sup>، كما ورد أنه ﷺ قال: (من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ)<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح الكوكب المنير ١٥٧/٢، المسودة ص ١٧٤، البرهان للزركشي ١٦١/٢.

(٢) أخرجه أحمد (٢٣٣/١ ح ٢٠٦٩)، والنسائي في الكبرى (٣٠/٥ ح ٨٠٨٤)، والبخاري في شرح السنة (٢٥٧/١ ح ١١٧)، والطبري (ح ٨٠)، والترمذي (١٨٣/٥ ح ٢٩٥٠) وقال: "هذا حديث حسن صحيح"، إلا أن في رواته عبد الأعلى الثعلبي تكلم فيه.

(٣) أخرجه النسائي في الكبرى (٣١/٥ ح ٨٨٦)، والترمذي (١٨٣/٥ ح ٢٩٥٢)، وأبو داود (٣٢٠/٣ ح ٣٦٥٢)، والطبري (ح ٨٠)، وفي إسناده: سهيل القطعي، ضعفه الأئمة.

## المبحث العاشر

### نقل العامي للحديث بالمعنى وترجمته للغات الأخرى

ذهب جمهور أهل العلم إلى جواز نقل الحديث بالمعنى بالشروط الآتية:  
 أولاً: أن يكون الناقل عارفاً بمعاني الألفاظ وما يحيلها.  
 ثانياً: أن يكون المعنى المنقول إليه مطابقاً للمعنى الأول<sup>(١)</sup>.  
 واستدلوا على ذلك بأدلة منها: أنه يجوز تفسير القرآن بغير العربية إجماعاً  
 فكذا بها<sup>(٢)</sup>. فمن هذا الاستدلال تظهر حكاية الإجماع على جواز ترجمة  
 الأحاديث النبوية إلى اللغات الأجنبية بالشروط المتقدمة.  
 والعلة في ذلك أن المقصود بالأحاديث النبوية هو المعنى فصحت ترجمتها،  
 بخلاف القرآن والآذان فهذه يقصد بها اللفظ ذاته إذ هو متعبد بتلاوته وترتيبه،  
 ومن هنا لم تصح ترجمته<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح الكوكب المنير ٥٣٠/٢، شرح تنقيح الفصول ص ٣٨٠، المسودة ص ٢٨١، أصول السرخسي ٣٥٥/١.

(٢) شرح الكوكب المنير ٥٣٥/٢، المستصفى ١٦٨/١، فواتح الرحموت ١٦٨/٢.

(٣) شرح الكوكب المنير ٥٣٥/٢.

## المبحث الحادي عشر

### القواعد الفقهية التي يستفيد العامي مباشرة من تعلمها

أولاً: قاعدة الأمور بمقاصدها:

للنية أثر كبير على أعمال المكلف، ومن هنا قال النبي ﷺ: (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى)، والنية توضح المراد بالآيمان، وبألفاظ الكنايات، وتعين نوع العبادة المؤداة هل هي مثلاً صلاة الظهر أو نافلتها. وعلى النية يترتب الثواب والعقاب، فمن فعل الحرام غير قاصد له فلا عقاب له، ومن فعل الطاعة بقصد التقرب إلى الله لنيل الثواب الأخروي استحق الثواب، وكذلك المباحات إذا قصد المكلف بها التقوي على طاعة الله استحق الثواب عليها<sup>(١)</sup>.

ثانياً: قاعدة الخروج من الخلاف مستحب:

فإذا اختلف العلماء في مسألة، فإنه يشرع للمكلف أن يخرج من الخلاف، بأن يفعل فعلاً يقع الاتفاق بين العلماء على جوازه وصحته<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: لا إنكار في المسائل الاجتهادية:

فمن عمل عملاً في مسألة شرعية، وكان لعمله هذا حظ من الاجتهاد السائغ شرعاً، فلا يحق لأحد أن ينكره عليه<sup>(١)</sup>.

(١) انظر القاعدة في: شرح الكوكب المنير ٤/٤٥٦، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٨.

(٢) انظر القاعدة في: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٣٦، المنشور ٢/١٢٧، الموافقات ٤/٢٠٢ و ١٥٠.



## ثبت المصادر

- ١- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تأليف: علاء الدين بن بلبان الفارسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٢- الإحكام في أصول الأحكام، تأليف: أبي محمد علي بن حزم الظاهري، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ٣- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تأليف: محمد بن علي الشوكاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.
- ٤- الأشباه والنظائر، تأليف: جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٥- أصول الفقه: الحد والموضوع والغاية، تأليف: د. يعقوب بن عبدالوهاب الباسين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٦- أصول السرخسي، تحقيق أبي الوفاء الأفغاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ٧- إعلام الموقعين عن رب العالمين، تأليف: شمس الدين محمد بن قيم الجوزية، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ.

- ٨- البحر المحيط في أصول الفقه، تأليف: بدر الدين الزركشي، تحرير: عبدالقادر العاتمي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.
- ٩- البرهان في أصول الفقه، تأليف: أبي المعالي الجويني، تحقيق: د. عبدالعظيم الديب، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- ١٠- البرهان في علوم القرآن، تأليف: بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت.
- ١١- تخرىج الفروع على الأصول، تأليف: شهاب الدين الزنجاني، تحقيق: د. محمد أديب صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ.
- ١٢- تشنيف المسامع، تأليف: بدر الدين الزركشي، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الشريعة، تحقيق موسى فقيهي.
- ١٣- التفريق بين الأصول والفروع، تأليف: د. سعد بن ناصر الشثري، دار المسلم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ١٤- التقليد وأحكامه، تأليف: سعد بن ناصر الشثري، دار الوطن ودار الغيث، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ١٥- التلخيص لمستدرك الحاكم، تأليف: الحافظ الذهبي (مطبوع مع المستدرك)، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ١٦- التلويح شرح التوضيح على التنقيح، تأليف: سعد الدين التفتازاني، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

- ١٧- التمهيد في أصول الفقه، تأليف: أبي الخطاب الكلوذاني، تحقيق: د. مفيد محمد أبو عمشة، ود. محمد إبراهيم علي، نشر: كلية الشريعة، مكة المكرمة، طباعة: دار المدني - جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
- ١٨- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، تأليف: جمال الدين الأسنوي، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
- ١٩- تيسير التحرير، تأليف: محمد أمين أمير بادشاه، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
- ٢٠- تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد، تأليف: الشيخ سليمان بن عبدالله، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الأولى.
- ٢١- جامع البيان في تأويل القرآن، تأليف: أبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٢٢- حاشية الروض المربع، تأليف: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ.
- ٢٣- دراسات في مقدمات علم أصول الفقه، تأليف: د. عبدالحليم عبدالفتاح عمر، مكتبة السلام، القاهرة، ١٤١٣هـ.
- ٢٤- الرسالة، تأليف: الإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بدون ناشر ولا تاريخ.
- ٢٥- روضة الناظر، تأليف: موفق الدين ابن قدامة، تحقيق: د. عبدالكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.

- ٢٦- روضة الطالبين، تأليف: الإمام النووي، طبع بإشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- ٢٧- سنن ابن ماجه، تأليف: ابن ماجه القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.
- ٢٨- سنن أبي داود، تأليف: أبي داود السجستاني، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا.
- ٢٩- سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، تأليف: أبي عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣٠- سنن الدارقطني، تأليف: علي بن عمر الدارقطني، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.
- ٣١- السنن الكبرى، تأليف: أبي بكر البيهقي، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
- ٣٢- السنن الكبرى، تأليف: الإمام النسائي، تحقيق: د. عبدالغفار البنداري وسيد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
- ٣٣- سنن النسائي (بشرح السيوطي)، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
- ٣٤- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، تأليف: شهاب الدين القرافي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.
- ٣٥- شرح جمع الجوامع، تأليف: جلال الدين المحلي، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

- ٣٦- شرح السنة، تأليف: الحسين بن مسعود الفراء البغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.
- ٣٧- شرح الكوكب المنير، تأليف: ابن النجار الفتوحى، تحقيق: د. محمد الزحيلي، ود. نزيه حماد، نشر: كلية الشريعة بمكة، طباعة: دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ.
- ٣٨- شرح مختصر الروضة، تأليف: نجم الدين الطوفي، تحقيق: د. عبدالله ابن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٣٩- صحيح البخاري، تأليف: الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، مطابع الشعب ١٣٧٨هـ.
- ٤٠- صحيح مسلم، تأليف: الإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، نشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، سنة ١٤٠٠هـ.
- ٤١- صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، تأليف: أحمد بن حمدان الحنبلي، خرج أحاديثه: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الثانية ١٣٩٤هـ.
- ٤٢- العدة في أصول الفقه، تأليف: القاضي أبي يعلي الفراء، تحقيق: د. أحمد بن علي المبارك، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ.
- ٤٣- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، تأليف: بدر الدين العيني، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.

- ٤٤- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تأليف: ابن حجر العسقلاني،  
 حقق أوله: الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، المطبعة السلفية ومكاتبها،  
 القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٠هـ.
- ٤٥- فتح المجيد، تأليف: الشيخ عبدالرحمن بن حسن، الرئاسة العامة  
 لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الطبعة الثالثة، ١٤١٣هـ.
- ٤٦- الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق)، تأليف: شهاد الدين القرافي،  
 عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ.
- ٤٧- الفقيه والمتفقه، تأليف: الخطيب البغدادي، تحقيق: إسماعيل  
 الأنصاري، مطابع القصيم، الرياض، الطبعة الثانية، ١٣٨٩هـ.
- ٤٨- فواتح الرحموت، تأليف: عبدالعلي الأنصاري، مطبوع بهامش  
 المستصفي.
- ٤٩- القطع والظن عند الأصوليين، تأليف: د. سعد بن ناصر الشثري،  
 الطبعة الأولى، دار الحبيب، الرياض، ١٤١٨هـ.
- ٥٠- القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام الفرعية،  
 تأليف: علاء الدين بن اللحام، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية،  
 بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٥١- القوانين الفقهية، تأليف: ابن جزى الكلبي، دار القلم، بيروت،  
 بدون تاريخ.
- ٥٢- كشف القناع عن متن الإقناع، تأليف: منصور بن يونس البهوتي،  
 مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ١٣٩٤هـ.

- ٥٣- المجموع شرح المذهب، تأليف: محي الدين النووي، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، المكتبة العالمية، القاهرة، ١٩٧١م.
- ٥٤- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، طبع بأمر الملك خالد بن عبدالعزيز آل سعود، مكتبة المعارف، الرباط.
- ٥٥- المحصول في علم الأصول، تأليف: فخر الدين الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ٥٦- مذكرة في علم الأصول، تأليف: سعد الشثري، دار المسلم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- ٥٧- المستدرک، تأليف: أبي عبدالله الحاكم، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تاريخ.
- ٥٨- المستصفى، تأليف: أبي حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- ٥٩- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.
- ٦٠- مسند أبي داود الطيالسي، دار المعرفة، بيروت: بدون تاريخ.
- ٦١- المسودة في أصول الفقه، تتابع على تأليفها ثلاثة من أئمة آل تيمية، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٨٤هـ.
- ٦٢- مطالب أولي النهى، تأليف: مصطفى الرحباني الأسيوطي، المكتب الإسلامي، دمشق.

- ٦٣- المنشور في القواعد، تأليف: بدرالدين الزركشي، تحقيق: د. تيسير فائق أحمد محمود، وزارة الأوقاف بالكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- ٦٤- المنخول من تعليقات الأصول، تأليف: أبي حامد الغزالي، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
- ٦٥- الموافقات في أصول الشريعة، تأليف: أبي إسحاق الشاطبي، بتعليق: عبدالله دراز، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
- ٦٦- ميزان الأصول في نتائج العقول، تأليف: علاء الدين السمرقندي، تحقيق: د. محمد زكي عبدالبر، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ٦٧- نفائس الأصول في شرح المحصول، تأليف: شهاب الدين القرافي، تحقيق: عبدالرحمن بن عبدالعزيز المطير، رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم الأصول في كلية الشريعة بالرياض عام ١٤٠٨هـ.



## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٩	تمهيد في فوائد تعلم العامي لعلم الأصول إجمالاً .....
	الفصل الأول: القواعد الأصولية التي تعين العامي عند نزول
١١	الواقعة به .....
١٣	المبحث الأول: حكم فعل المكلف ما لا يعلم حكمه .....
١٤	المبحث الثاني: سبب التزام المكلف بالأحكام الشرعية .....
١٦	المبحث الثالث: طريقة استخراج الحكم الشرعي .....
	الفصل الثاني: القواعد الأصولية التي تعين العامي فيما يتعلق
١٩	بالاستفتاء .....
٢١	المبحث الأول: أدب العامي مع المفتي .....
٢٢	المبحث الثاني: من يحق للعامي أن يسأله .....
٢٤	المبحث الثالث: لزوم فتوى المجتهد للعامي إذا عمل بها .....
٢٥	المبحث الرابع: عمل العامي عند تغير اجتهاد من سأله أولاً .....
٢٦	المبحث الخامس: عمل العامي عند اختلاف المفتين .....
٢٧	المبحث السادس: من يسأله العامي عند تعدد المجتهدين .....
٢٨	المبحث السابع: الحكم إذا لم يجد العامي مجتهداً .....
٢٩	المبحث الثامن: تقليد المتساهل بالفتيا .....